

تقرير قيود · يونيو 2026

تبني الفوترة الإلكترونية في السعودية 2026: مراحل فاتورة وموجات الربط من الشركات الكبرى إلى المنشآت الصغيرة

تقرير معمق بالأرقام عن تبني الفوترة الإلكترونية في السعودية: المرحلتان، وسلم موجات الربط من 3 مليارات إلى 375 ألف ريال، وحجم اعتماد بلغ 8.2 مليار فاتورة في 2025، ومنعطف 30 يونيو 2026.

يونيو 2026

خلال أربع سنوات ونصف، نقلت السعودية فوترتها التجارية من الورق إلى منظومة رقمية موحدة تربط كل فاتورة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (ZATCA) لحظة بلحظة. لم يحدث هذا التحوّل دفعة واحدة، بل عبر سُلّم محسوب من «الموجات» يهبط حدّه الأدنى مع كل خطوة: بدأ من الشركات التي تتجاوز إيراداتها 3 مليارات ريال، ووصل في موجته الأخيرة إلى المنشآت التي تتجاوز إيراداتها 375 ألف ريال. هذا التقرير يتتبع رحلة تبني الفوترة الإلكترونية في المملكة بالأرقام: المرحلتان، سُلّم الموجات، حجم الاعتماد، ومن تطاله موجة منتصف 2026، وصولاً إلى ما بعد اكتمال الربط.

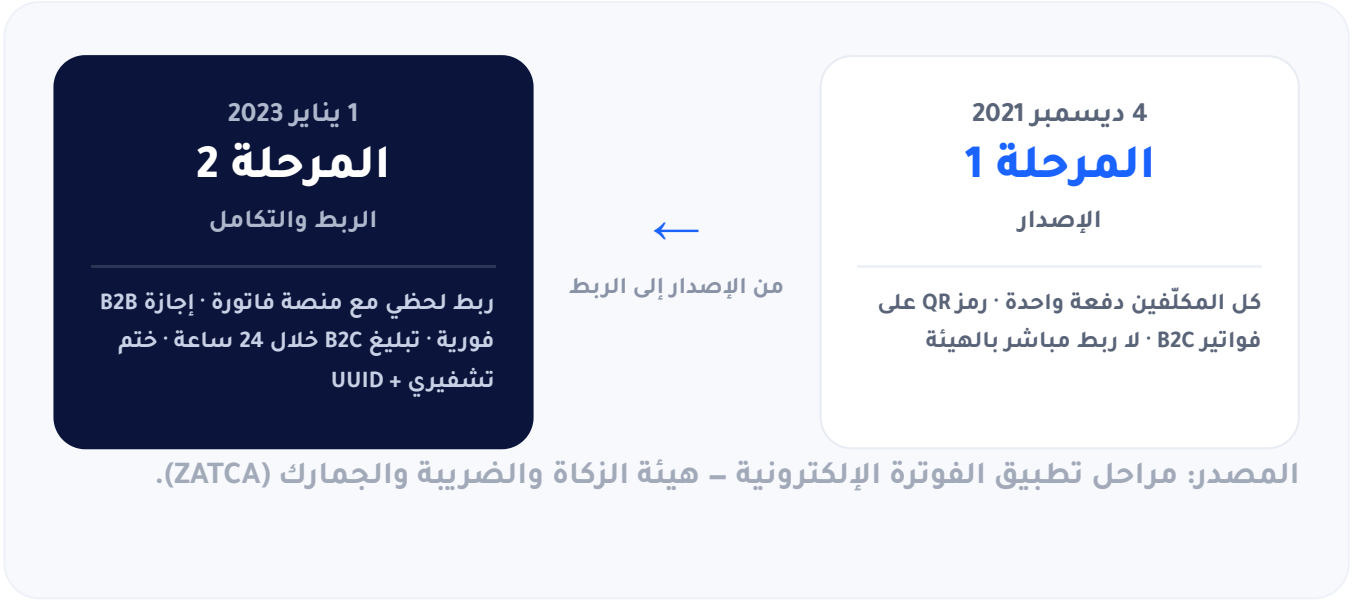


ما هي «فاتورة» ولماذا مرحلتان؟

«فاتورة» هي البرنامج الوطني للفوترة الإلكترونية الذي أطلقتته هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ويُلزم المنشآت بإصدار فواتيرها رقمياً وبصيغة منظّمة بدل الورق أو ملفات Word وPDF التقليدية. صُمّم البرنامج على مرحلتين متتاليتين، لكل منهما منطوق مختلف.

المرحلة الأولى، مرحلة الإصدار، أصبحت إلزامية على جميع المكلّفين المسجّلين في ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من 4 ديسمبر 2021. في هذه المرحلة تُصدر المنشأة فاتورتها عبر نظام إلكتروني متوافق، وتحمل فواتير المستهلك النهائي (B2C) رمز استجابة سريعة (QR)، لكن دون ربط مباشر بالهيئة بعد. أما المرحلة الثانية، مرحلة الربط والتكامل، فبدأت في 1 يناير 2023، وفيها يحدث الثقل الحقيقي: تُرسل كل فاتورة إلى منصة فاتورة، فتُجاز فواتير الأعمال (B2B) لحظياً، وتُبلّغ فواتير المستهلك خلال 24 ساعة، مع ختم تشفير ومعرّف فريد (UUID) وربط بالفاتورة السابقة عبر سلسلة تجزئة.

هذا التمييز يفسّر بنية التقرير بأكملها: المرحلة الأولى رقمّت «الإصدار» للجميع دفعةً واحدة، بينما تُطبّق المرحلة الثانية، أي الربط المباشر مع أنظمة الهيئة، على دفعات مدروسة بدأت بالشركات الأكبر والأوفر موارد، وتنتهي بالأصغر. هذا الهبوط المتدرّج هو العمود الفقري لقصة التبني.



الموجات: السُّلْم الذي يهبط مع كل خطوة

تُطبَّق المرحلة الثانية موجةً بعد موجة. كل موجة تحدّد حدًّا للإيرادات الخاضعة للضريبة (في سنوات التقييم) وموعداً للربط يقع بعد نحو ستة أشهر من الإعلان، وتُخَطِر الهيئة المكلفين المستهدفين مباشرة. والاتجاه ثابت لا يتغيّر: مع كل موجة يهبط حدّ الإيرادات، فتتسع الدائرة لتشمل منشآت أصغر.

السمة اللافتة في هذا السُّلْم أنه يبدأ من قمة شديدة الارتفاع. الموجة الأولى، التي دخلت حيّز التنفيذ في يناير 2023، استهدفت المنشآت التي تتجاوز إيراداتها 3 مليارات ريال، أي حفنة من أكبر الكيانات الاقتصادية في المملكة. ثم هبط الحدّ موجةً بعد أخرى: 500 مليون، ثم 250 مليون، فعشرات الملايين. حتى وصل إلى مئات الآلاف من الريالات. هذا الهبوط من 3 مليارات إلى ما دون المليون خلال أقل من ثلاث سنوات هو أوضح سرد قابل للتأريخ في مسار الرقمنة الضريبية السعودية.

سُلم الموجات: حدّ الإيرادات ينهار مع كل خطوة (ريال)



المصدر: مراحل التطبيق – ZATCA + تنبيهات EY / KPMG / Orbitax. الموجات 1→20 معروضة كاتجاه هابط متصل (من 3 مليار إلى 750 ألف) دون ربط رقم الموجة بحدّ بعينه.

الموجات الأربع الأخيرة هي الأوضح توثيقاً، إذ أعلنتها الهيئة فرادى وأكّدها تنبيهات بيوت الاستشارات الضريبية الكبرى. فالموجة 21 استهدفت من تتجاوز إيراداتهم مليوني ريال، والموجة 22 من تتجاوز إيراداتهم مليون ريال، ثم الموجة 23 من تتجاوز إيراداتهم 750 ألف ريال بموعد ربط في 31 مارس 2026، وأخيراً الموجة 24 وهي الأدنى حتى اليوم.

حدّ الإيرادات الخاضعة	سنوات التقييم	موعد الربط
21 أكثر من 2 مليون ريال	2024 / 2023 / 2022	2025 (انقضى)
22 أكثر من 1 مليون ريال	2024 / 2023 / 2022	2025 (انقضى)
23 أكثر من 750 ألف ريال	2024 / 2023 / 2022	31 مارس 2026
24 أكثر من 375 ألف ريال	2024 / 2023 / 2022	30 يونيو 2026

الموجة 24 هي بيت القصيد. فلأول مرة يتساوى حدّ الربط مع حدّ التسجيل الإلزامي في ضريبة القيمة المضافة نفسه، أي 375 ألف ريال. وهذا يعني عملياً أن كل منشأة مسجلة في الضريبة باتت داخل نطاق المرحلة الثانية، ولم تبقَ بعد الموجة 24 شريحة أصغر يمكن استدعاؤها. سُلم الموجات يلامس قاعه.

من الموجة 1 إلى الموجة 24، انخفض حدّ الإيرادات نحو 8000 ضعف: من 3 مليارات ريال إلى 375 ألف ريال. لم يكن التدرّج صدفة، بل سياسة مقصودة تبدأ بمن يحرك أكبر قدر من المال وتنتهي بمن يصعب رقمته.

حجم الاعتماد: المؤشر الأوضح هو حجم الفواتير

أنظف مؤشر على اتساع التبيّن هو حجم الفواتير المتبادلة عبر المنصة. فقد ارتفع عدد الفواتير الإلكترونية عبر منصة فاتورة إلى أكثر من 8.2 مليار فاتورة في 2025، بقفزة سنوية تقارب 64% مقارنة بنحو 5 مليارات في 2024، وفق أرقام نشرتها أراب نيوز نقلاً عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

حجم الفواتير عبر منصة فاتورة



← **64%+** ←

خلال عام واحد



المصدر: أراب نيوز نقلاً عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2026.

والأهم من العدد المطلق ما يكشفه عن نضج المنظومة: تشير الأرقام المنشورة إلى أن أكثر من 94% من المعاملات الخاضعة للضريبة في المملكة باتت تمرّ عبر نظام الفوترة الإلكترونية بحلول 2025. ولأن هذه النسبة وردت في تغطية صحفية تنقل عن الهيئة وليست في بيان رسمي مباشر بين أيدينا، فالأدقّ التعامل معها كمؤشر قوي على القرب من التغطية الكاملة لا كرقم نهائي محسوم.

375 ألف ر.س

حدّ التسجيل الإلزامي في ضريبة القيمة المضافة

1.7 مليون

سجل تجاري نشط تقريباً
(مؤشر لحجم قاعدة المنشآت)

+94%

من المعاملات الخاضعة باتت
تمرّ عبر المنظومة (مؤشر
تقريبي)

اللافت أن هذه التغطية الواسعة تحققت قبل أن تُغلق الموجتان الأكبر عدداً (23 و24). والتفسير منطقي: الموجات المتأخرة تضيف عدداً كبيراً من المنشآت لكنها تضيف قيمة معاملات أقل نسبياً، لأنها ذيل طويل من منشآت صغيرة منخفضة الحجم. وهذا بالضبط سبب تأجيلها إلى النهاية: التغطية بالقيمة تكتمل قبل التغطية بالعدد بوقت طويل.

مع هبوط الحدّ: من تطاله الموجة؟

كلما هبط حدّ الإيرادات، اتّسعت الدائرة نحو شريحة جديدة. وقد بلغ هذا الاتساع منتهاه في الموجة 24: حين يلتقي حدّ الربط (375 ألف ريال) بحدّ التسجيل الإلزامي في الضريبة، تصبح كل منشأة مسجلة في ضريبة القيمة المضافة ملزمة فعلياً بالربط والتكامل. بل إن المنشآت الواقعة بين 187.5 ألف و375 ألف ريال، وهي شريحة التسجيل الاختياري، تدخل النطاق أيضاً متى سجّلت طوعاً في الضريبة.

عملياً، تصل الموجة 24 إلى المنشآت متناهية الصغر والصغيرة: متاجر التجزئة، ومنشآت الأغذية والمشروبات ذات الفرع الواحد، ومكاتب الخدمات الصغيرة. وهي في الغالب الشريحة الأقل امتلاكاً لنظام محاسبي متوافق أصلاً، والأقل وجوداً لكوادر تقنية أو محاسبية داخلية. هنا تتوقف الفوترة الإلكترونية عن كونها «مشروع شركات كبرى» لتصبح متطلباً أساسياً يطرق باب المحل الصغير.

التقاء الحدّين عند 375 ألف ريال

حدّ الموجة 24 · 375 ألف

الموجة 3 · 1 مليار



= حدّ التسجيل الإلزامي في الضريبة

187.5 ألف - 375 ألف ريال

منطقة التسجيل الاختياري:

كل منشأة مسجلة في ضريبة القيمة المضافة باتت داخل نطاق المرحلة الثانية

المصدر: حدود ZATCA + مرجع الفوترة الإلكترونية وضريبة القيمة المضافة (KB).

30 يونيو 2026: المنحدر المزدوج

يجتمع في تاريخ واحد حدثان يصنعان أكثر لحظات هذا المسار حسماً. ففي 30 يونيو 2026 يحلّ موعد ربط الموجة 24، وفي اليوم نفسه تنتهي «مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات» التي منحت المنشآت فترة سماح للتصحيح دون غرامات. تاريخ واحد يطوي صفحتين: آخر موجات الربط، ونهاية شبكة الأمان.

بعد هذا التاريخ، تتحوّل الهيئة من النهج التوعوي إلى نهج الإنفاذ، وتطبّق الغرامات تلقائياً على المخالفات. هذا التزامن بين انتهاء المهلة وإغلاق آخر موجة يجعل من منتصف 2026 نقطة فاصلة لكل منشأة لم تكمل جاهزيتها بعد.

30 يونيو 2026: المنحدر المزدوج

نهاية مبادرة إلغاء الغرامات

انتهاء فترة السماح للتصحيح دون عقوبات

الموجة 24

آخر مواعيد الربط مع منصة فاتورة

30 يونيو 2026

تاريخ واحد يطوي صفحتين

↓ إنفاذ تلقائي للغرامات اعتباراً من 1 يوليو 2026

المصدر: مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات (PDF) – انتهاء المهلة مؤجّد رسمياً.

الإنفاذ والغرامات

تتدرّج الغرامات بحسب نوع المخالفة وتكرارها خلال سنة متجدّدة، بدءاً من إنذار كتابي عند المخالفة الأولى، ثم غرامات مالية تتصاعد مع تكرار المخالفة. ووفق جداول الغرامات المنشورة، يبدأ عدم إصدار الفواتير الإلكترونية أو عدم حفظها بغرامة من 5,000 ريال، ويصل حذف فاتورة صادرة أو تعديلها إلى غرامة من

10,000 ريال، فيما قد يبلغ الإخلال بسلسلة التجزئة التشفيرية حدوداً أعلى. وبما أن التفاصيل الدقيقة لهذا السُّلم المالي مصدرها جهات استشارية تنقل عن الهيئة وليست بياناً رسمياً مباشراً بين أيدينا، فالأحوط عرضها ك نطاق تصاعدي عام يصل في أعلاه إلى عشرات الآلاف من الريالات، لا كأرقام قاطعة. الثابت والموثَّق رسمياً هو الموعد: انتهاء مبادرة الإعفاء في 30 يونيو 2026. بعده، يصبح الامتثال شرطاً لا فترة سماح بعده، وتحوّل تكلفة عدم امتلاك نظام متوافق من «خطر مؤجّل» إلى غرامة فورية.

المهلة كانت تمنح المنشأة فرصة للتصحيح دون غرامة. مع انتهائها في 30 يونيو 2026، لم يعد التأخر خياراً بلا كلفة، بل قراراً بتحمّل غرامات تلقائية متصاعدة.

لماذا يهّم هذا؟ الرابط بالنظام المحاسبي

قيمة الفوترة الإلكترونية للهيئة واضحة: الإجازة اللحظية لفواتير الأعمال والتبليغ خلال 24 ساعة لفواتير المستهلك يُغلقان نافذة التلاعب بالفواتير، والختم التشفيري وسلسلة التجزئة يجعلان أي تعديل لاحق قابلاً للكشف. أما البيانات المنظمة بصيغة XML فتغذي تحليلات الهيئة وتدقيقها. لكن القيمة التي تعني صاحب المنشأة مباشرة أبسط من ذلك وأكثر إلحاحاً.

متطلبات المرحلة الثانية لا يمكن استيفائها على الورق أو بقوالب جداول بسيطة. فالامتثال يتطلب نظاماً يوفّق الفاتورة ويختمها ويمنحها معرفاً فريداً ويربطها بسلسلة التجزئة ويتكامل مع منصة فاتورة. ومع هبوط الحدّ حتى المنشآت الصغيرة، تحوّل امتلاك [نظام محاسبي سحابي](#) متوافق من رفاهية إلى متطلب تشغيلي. هنا يقدّم نظام مثل قيود إجازة فواتير الأعمال والتبليغ خلال 24 ساعة لفواتير المستهلك تلقائياً، ويتولّى الجوانب التقنية للربط بما يختصر زمن الامتثال على المنشأة الصغيرة التي تفتقر إلى كادر متخصص.

ولأن أحكام [ضريبة القيمة المضافة](#) والفوترة الإلكترونية متشابكة، فإن النظام المتوافق يعالج الاثنين في مسار واحد: فاتورة سليمة تقنياً، وأثر ضريبي دقيق، دون ازدواج في العمل اليدوي.

التوقعات حتى 2030 والتوصيات

بانتهاء الموجة 24، يبلغ مسار الربط نهايته الطبيعية تقريباً: حين يلامس الحدّ أرضية التسجيل الإلزامي في الضريبة، لا تبقى شريحة أصغر تُستدعى. ويكتمل تبني المرحلة الثانية عملياً لدى جميع المكلفين المسجلين بحلول منتصف 2026. هذا استنتاج تحليلي مبني على تساوي الحدّين، لا توقّع رسمي صادر عن الهيئة.

أما حجم الفواتير فيُرجَّح أن يواصل ارتفاعه. فإذا اعتدلت وتيرة النمو من 64% إلى نحو 30% إلى 40% سنوياً مع انضمام الذيل الطويل من المنشآت الصغيرة منخفضة الحجم، فقد يقترب الإجمالي من 10 إلى 11 مليار فاتورة في 2026. وهذا تقدير استقرائي لاتجاه 2024 إلى 2025، وليس مستهدفاً رسمياً. ومع تجاوز التغطية 94% من المعاملات مبكراً، تقترب التغطية بالقيمة من حدّها الأقصى قبل أن تكتمل التغطية بعدد المنشآت بكثير.

أما الوجهة التالية بعد اكتمال تغطية المسجّلين فالأرجح أنها التعميق لا التوسيع: صقل التبليغ، وإحكام جانب فواتير المستهلك، واحتمالات التشغيل البيئي الخليجي والعابر للحدود. غير أن هذا المسار يبقى استشرافياً ولا يُعرّض كأنه معلّن رسمياً.

وفي ضوء ذلك، تبرز توصيات عملية لكل منشأة ما زالت تستعدّ:

- **تحقق من موجتك ومن موعدها قبل أي شيء.** إن كانت إيراداتك تتجاوز 375 ألف ريال، فأنت داخل النطاق بحلول 30 يونيو 2026، ولا مجال للانتظار.
- **استبق المهلة، لا تلاحقها.** الانتقال إلى نظام متوافق قبل انتهاء مبادرة الإعفاء يجنّب الغرامات التلقائية ويمنح وقتاً كافياً للتجربة والتدريب.
- **اختر نظاماً يتولّى الربط نيابةً عنك.** الإجازة اللحظية والتبليغ خلال 24 ساعة والختم التشفيري متطلبات تقنية، والأجدى أن يديرها النظام لا الموظف يدوياً.
- **عامل الامتثال كأساس لا كعيب عابر.** بعد 1 يوليو 2026 يصبح النظام المتوافق خطّ الأساس، ومن يبنيه مبكراً يتجنّب الكلفة المزدوجة: الغرامة، والتحوّل المتعجّل تحت الضغط.

قصة الفوترة الإلكترونية في السعودية قصة سلّم هابط بانضباط: من حفنة عمالقة في 2023 إلى مئات الآلاف من المنشآت الصغيرة في منتصف 2026، وحجم قفز من 5 إلى 8.2 مليار فاتورة في عام واحد. ومع لقاء حدّ الموجة الأخيرة بأرضية التسجيل الضريبي، تكون المملكة قد أدخلت كل منشأة مسجّلة في الضريبة إلى الفوترة الحيّة خلال نحو أربع سنوات ونصف من انطلاق المرحلة الثانية، وهو من أسرع مسارات التبني الوطنية عالمياً. ما بعد ذلك ليس سؤال «من»، بل سؤال «كيف» نعمّق ما بُني.

المصادر

1 هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (ZATCA) – مراحل وموجات الفوترة الإلكترونية عبر منصة فاتورة.

- 2 هيئة الزكاة والضريبة والجمارك – مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات (تنتهي 30 يونيو 2026).
- 3 تنبیهات EY وKPMG وOrbitax الضريبية حول الموجات 21 إلى 24 من المرحلة الثانية.
- 4 VATupdate – إعلان الموجة 24 (حدّ 375 ألف ريال، موعد 30 يونيو 2026).
- 5 Arab News نقلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك – حجم الفواتير الإلكترونية في 2025 (8.2 مليار).
- 6 هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) / منتدى بيان 2025.

ابدأ الامتثال للفوترة الإلكترونية مع قيود

نظام محاسبي سحابي عربي، متوافق مع متطلبات الفاتورة الإلكترونية لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

qoyod.com